



بلاغ

في إطار اللقاء المنظم من طرف وزارة الاقتصاد والمالية بشراكة مع مجموعة البنك الدولي، حول موضوع: "عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص: تحالف من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، كان السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب المكلف بالنقل، المتحدث الرئيسي في ورشة العمل الأولى، المتعلقة بشراكة الخاص العام في قطاع البنيات التحتية والنقل، وذلك يوم الاثنين 11 ماي بالرباط. والتي تدخل فيها أيضا المدير العام للمكتب الوطني للسكك الحديدية، المدير العام للمكتب الوطني للمطارات، والمديرة العامة للوكالة الوطنية للموانئ، ورئيس مجلس الرقابة لطنجة المتوسط، بالإضافة إلى ممثل عن البنك الدولي.

وخلال كلمته، أبرز السيد الوزير أن تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص خيار استراتيجي بامتياز، سيمكن من تعزيز البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية، والاستفادة من القدرات التدييرية والابتكارية للقطاع الخاص، وذلك من أجل تطوير التنافسية الاقتصادية لبلادنا وإنجاح الإقلاع الاقتصادي المحقق لنسب نمو مهمة، ومواكبة مختلف أورش الإصلاح.

كما أكد السيد الوزير على أن قطاع البنيات التحتية يعتبر من القطاعات المحورية للاستثمار لتحقيق الأهداف الرئيسية المتعلقة بتسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تسهيل الحركية والتنقل، وخلق فرص عمل جديدة، وتقليص الفوارق الجهوية، ودعم التضامن الاجتماعي والعدالة المجالية.

كما أشار السيد الوزير إلى أن الوزارة اعتمدت على إنشاء خلية خاصة لمتابعة ملف الشراكات القطاع العام /القطاع الخاص، وذلك من أجل إعطاء دفعة قوية لمختلف الأورش الخاصة بقطاع البنيات التحتية والنقل. وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة تقوم حاليا بإعداد الدراسات الأولية المرتبطة بعدد من مشاريع الشراكة الممكن اقتراحها خلال الأشهر المقبلة على القطاع الخاص، وذلك في مجالات النقل الطرقي والنقل السككي والمطارات والموانئ واللوجستيك.



ROYAUME DU MAROC
MINISTERE DE L'EQUIPEMENT,
DU TRANSPORT ET DE LA
LOGISTIQUE
MINISTERE DELEGUE CHARGE
DU TRANSPORT



المملكة المغربية
وزارة التجهيز
والنقل واللوجستيك
الوزارة المنتدبة المكلفة بالنقل

وقد عرض رؤساء المؤسسات العمومية الحاضرة، كل في مجال اختصاصه، مختلف الاستراتيجيات المعتمدة، وكذلك المشاريع الحالية وتلك المبرمجة خلال 20 سنة المقبلة.

